كيف يحل العلم مشكلة الفقر

للدكتور على مصطفى مشرفة بك

عميد كلية العلوم

اذا ذكرت لكم أن طريق السويس طوله ١٢٠ كيلو مترا فانى انما أكون معبرا عن حقيقة من الحقائق ، فلا يصح أن أتهم بأنى أروج لسياسة معينة أو أدافع عن مبدأ من المبادئ أو أهاجم خطة من الخطط . لايجوز مثلا أن يقال إنى من أنصار احتفاظ بريطانيا العظمى بالدفاع عن قناة السويس أو إنى أعارض فى أن تدفع شركة القناة أرباح مساهميها ذهبا ، وإنما يحمل كلامى على انه تقرير لحقيقة واقعة أو حقيقة موضوعية كما يسميها الفلاسفة . والعلم الحديث انما يتعرض لمثل هذه الحقيقة الموضوعية فهو يبحث عن الحقيقة ، والحقيقة وحدها ، أما ما خلا الحقيقة المجردة مما يسميه الفلاسفة القيم ، جمع قيمة ، وهو ما تقومه النفوس البشرية متأثرة فى ذلك بميولها ونزعاتها ، فهذه لا يعنى بها العلم ولا ينظر فيها ، ولذلك فهو لا يسأل عنها .

وهذا الحديث حديث علمى قوامه الحقائق المجردة سأتلوها عليكم وكلها واقع تحت الحس قائم عليه الدليل ، وكما أن الحقائق مجردة ، كذلك النظرة اليها يجب أن تكون مجردة يجب أن تكون نظرة علمية صحيحة بعيدة عن الهوى منزهة عن الشهوة ، فأرجو أن يكون استماعكم الى بهذه الروح العلمية .

والحقيقة الموضوعية الأولى هى أن الأمم المتعلمة أمم غنية والأمم الجاهلة أمم فقيرة فانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والروسيا وسويسرا أمم متعلمة ، وهى فى الوقت ذاته أمم غنية ، ومقياس التعليم فى ذلك درجة انتشاره بين السكان ، أما مقياس الثروة فمتوسط دخل الفرد الواحد من أفراد الأمة ، ففى كل بلد من البلدان التى ذكرتها قد انتشر التعليم بحيث صار كل فرد من أفراد الأمة متعلما ، ولم يبق أحد لم يقض فى المدرسة سبع سنوات أو أكثر ، فكل شاب وكل شابة وكل رجل وكل امرأة قد وصل تعليمه إلى مايعادل مستوى المرحلة الأولى من التعليم الثانوى عندنا على الأقل ، وهذا التعليم جبرى لا مندوحة عنه وهو فى الوقت ذاته مجانى . أما متوسط دخل الفرد الواحد فهو فى الولايات المتحده مثلا ٧٨ جنيها فى السنة وهو فى بقية البلدان التى ذكرتها لا يختلف كثيرا عن هذا المقدار ومعنى هذا أن الأسرة المؤلفة من أربعة أشخاص يبلغ متوسط دخلها السنوى ٣١٢ جنيها أو ٢٦ جنيها فى الشهر .

ولكى تتيسر المقارنة أذكر لكم أن متوسط دخل الفرد الواحد فى القطر المصرى لا يتجاوز ١٢ جنيها فى السنة ، أى أن الأسرة المؤلفة من أربعة أشخاص متوسط دخلها السنوى

٤٨ جنيها أو أربعة جنيهات فى الشهر، أما درجة انتشار التعليم فإنه لا يزال أكثر من ٧٠٪ من المصريين أميين لم يدخلوا مدرسة ولا كتابا .

والحقيقة الموضوعية الثانية هى أنه فى الأمة الواحده يكون أصحاب الدخل القليل هم ذوو التعليم القليل وأصحاب الدخل الأكثر هم ذوو التعليم الأكثر، ففى مصر مثلا يوجد ١٢ مليون من السكان لا يزيد متوسط دخل الفرد منهم على أربعة جنيهات فى السنة، أى نحو ٣٣ قرشا فى الشهر، وهؤلاء كلهم أميون أو فى حكم الأميين، والخمسة الملايين الباقين من السكان يبلغ متوسط دخل الفرد منهم ٢٦ جنيها فى السنة أى يقدر الطائفة الأولى ٦١/٢ من المرات وهؤلاء الملايين الخمسة هم الذين نالوا قسطا من التعليم .

وبعملية حسابية بسيطة، نستطيع أن نقدر الزيادة فى الدخل القومى الناشئة عن رفع مستوى طائفة الأميين الى مستوى طائفة المتعلمين، فلو زاد دخل كل فرد من الطائفة الأولى من أربعة جنيهات الى ٢٦ جنيها فى السنة، انشأت زيادة قدرها ٢٢ جنيها فى دخل كل فرد من أفراد هذه الطائفة، ولما كان عدد أفراد هذه الطائفة ١٢ مليونا، فان هذه الزيادة تعادل زيادة فى الدخل القومى تساوى ٢٢ فى ١٢ مليون أى ٢٦٤ مليون جنيه فى السنة، ولما كان الدخل القومى الحالى هو نحو ١٨٠ مليون جنيه فى السنة، فأنه يصير بهذه الزيادة ٤٤٤ مليون جنيه فى السنة، أى أن دخلنا القومى يزداد الى ٢٤٧٪ من قيمته الحالية، أى يصير قدر ما هو الآن مرتين ونصف مرة تقريبا .

وانتشار التعليم بين الطائفة الأرق حالا فى أمة لا ينقص من دخل الطائفة الأيسر حالا، بل بالعكس، ففى انجلترا مثلا صدر قانون التعليم الالزامى عام ١٨٧٠ فتبع ذلك ارتفاع مستمر فى مستوى المعيشة للغنى والفقير معا، فلم يأت أول القرن الحالى حتى صارت المقدرة الشرائية للطبقات الغنية فى انجلترا أضعاف ما كانت عليه قبل انتشار التعليم، ولو قارنا حياة الأغنياء من الانجليز فى القرن الماضى، بحياة أغنيائهم فى أوائل القرن الحالى، لوجدنا فرقا شاسعا، حتى أن أغنياء القرن الماضى، لا يكاد يزيد مستوى عيشهم على مستوى أفراد الطبقات المتوسطة، فى العصر الحالى، يضاف الى ذلك، أن عدد الأغنياء قد ازداد ازديادا كبيرا، عما كان عليه فى القرن الماضى، فهناك زيادتان زيادة فى المستوى وزيادة فى العدد، وما يصدق على انجلترا يصدق على غيرها من البلدان التى نشرت التعليم الجبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية، والسويد، وسويسرا وغيرها، والسبب فى ذلك راجع الى أن انتشار التعليم يزيد فى كل من الثروة القومية، والدخل القومى. فهو يزيد فى الثروة القومية، لأن الشعب المتعلم، أقدر على تنمية الثروة الأهلية، بما يشيده من منشآت اقتصادية وعمرانية، وهو أقدر أيضا على استغلال هذه الثروة فلا تبقى راكدة عاطلة، بل تتحرك حركة سريعة تزيد فى مقدار الدخل الأهلى الناتج عنها .

والحقيقة الموضوعية الثالثة ، هى أن تطبيق العلم فى الميدان الاقتصادى ، يزيد الثروة أضعافا مضاعفة ، بل انه ليخلق الثروة خلقا ، ومن أبسط الأمثلة على ذلك ، استخدام الطرق العلمية فى البحث عن الزيوت المعدنية ، أو زيت البترول ، وفى استخراج هذه الزيوت ، ففى أوائل القرن الحالى ، كانت كمية البترول المستخرجة من الأراضى المصرية تكاد لا تذكر ، وفى سنة ١٩٤٠ ، كانت كمية المستخرج ٩٢٨٩٥٧ طن ، أى نحو مليون من الأطنان ، فلو اعتبرنا ثمن الكيلوجرام قرشا واحدا ، لكان ثمن هذه الزيوت ، ما يقرب عن ١٠ ملايين جنيه فى السنة ، وهو مبلغ لا يستهان به ، أوجده العلم من مورد واحد ، من الموارد المعدنية . وفى الصحارى المصرية ، لا سيما الصحراء الشرقية ، توجد الثروة المعدنية مكدسة تكديسا ، فهذه كنوز مفتاحها فى يد العلم ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك معدن الحديد فى منطقة أسوان ، فهناك مساحة تقدر بنحو ١٠٠٠ كيلومتر مربع ، تحد غربا بالنيل ، وشمالا بوادى أبى صبيرة ، وشرقا بوادى علوى ، وجنوبا بوادى عجاج ، وبخط عرض ٢٤ ، يوجد فيها نوع جيد ، من خام الحديد تقدر نسبة الحديد فيه ، فى المتوسط ، بمقدار ٥٠ ٪ من وزن الخام ، وقد قدرت كمية الحديد فى هذه المنطقة ، بنحو ٣٠٠ مليون طن ، أى أن ثمن هذا الكنز ، يزيد على الثروة الأهلية للقطر المصرى فى الوقت الحالى ، ومقدارها ١١٠٠ مليون جنيه ، وفيما عدا الحديد ، توجد المعادن الآتية فى منطقة أسوان ، وهى الكاولين ، والطلق ، والكورتز ، والصلصال ، والفلسبار ، كما توجد فى الصحراء الشرقية ، بين وادى النيل ، والبحر الأحمر ، المعادن الآتية ، وهى الأسبستوس ، والزمرد ، والكروم ، والنحاس ، والكورندم ، والذهب ، والرصاص ، والزنك ، والمغنزيوم ، والمنجنيز ، والرخام ، والبوليديم ، والنيكل ، والفوسفات ، والفضة ، وأوزتات الصوديوم ، أو النترات ، والكبريت ، والقصدير ، ومعدن الوفرام ، الذى يحتوى على عنصر التنجستن .

كل هذه المعادن موجودة ومبينة فى خرائط مصلحة المساحة كما أن البحث العلمى من شانه أن يهدينا إلى معادن أخرى والى أماكن أخرى لهذه المعادن .

مما تقدم يتضح أن العلم يستطيع أن يحل مشكلة الفقر بطريقتين مختلفين ، احداهما طريقة غير مباشرة بنشر التعليم بين طبقات الأمة ، والثانية طريقة مباشرة بزيادة الثروة القومية ، وكلا الطريقين يؤدى الى زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة بين أفراد الشعب جميعا ، فالفقير يزداد دخله ، والغنى يزداد رأس ماله فيزداد بذلك غنى الأمة ازديادا مضاعفا .

ذكرت فى أول حديثى أننى سأعنى بالحقائق المجردة وقد سردت لكم بعض هذه الحقائق فهل يصعب على ذى العقل الراجح أن يستخلص من هذه الحقائق دروسا نافعة نهتدى بها فى رسم طريقنا ؟ إن الحقائق المجردة تخبرنا أن تعليم الشعب هو من خير الوسائل إن لم يكن خير الوسائل لاستثمار المال ، فهل يصعب على اللبيب أن يستنتج من ذلك كيف يجب أن نستثمر أموالنا المدخرة .

والحقائق المجردة تنبئنا أن استخدام العلم فى استنباط الثروة المعدنية يمحو الفقر ، وأن فى منطقة أسوان وغيرها من الكنوز المكنونة ما هو كفيل بجلب الغنى .

ونحن نعلم ماهى منطقة أسوان ، وما هو حال سكانها ، وما هو حال سكان غيرها من المناطق ، فهل نبقى بحيث يصدق علينا قول الشاعر :

كالعيس فى البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

ما هى الخطوات العملية التى ترشدنا إليها هذه الحقائق العملية ؟ انى أستخلص من هذه الحقائق اقتراحين أتقدم بهما أو يتقدم بهما العلم لحل مشكلة الفقر فى مصر .

الاقتراح الأول : هو تخصيص ما يسمى بالمال الاحتياطى ، وهو المال المدخر من فائض الإيرادات السنوية للدولة على مصروفاتها لتعميم التعليم ، فيدخل كل طفل مصرى المدرسة ليتعلم . هذا المال الاحتياطى يستثمر الآن فيما أعلم فى سندات وأوراق مالية ، وقد رأيتم من العملية الحسابية التى قدمتها لكم أن تعميم التعليم فى مصر يعود علينا بزيادة فى الدخل القومى ومقدارها ٢٦٤ مليون جنيه فى السنة ، وهو مبلغ أكثر بكثير من رأس المال الذى سنصرفه فى تعميم التعليم ، فمن الناحية الاقتصادية البحتة ، وبغض النظر عن أى اعتبار إنسانى أو ثقافى لا يجوز أن نبقى المال الاحتياطى محبوسا بفائدة ٤ ٪ أو ٥ ٪ إذا كنا نستطيع أن نضمن باستخدامه دخلا سنويا يزيد على ١٠٠ ٪ من رأس المال .

والاقتراح الثانى الذى أتقدم به ، هو إنشاء وزارة تسمى وزارة الاقتصاد العلمى تكون مهمتها استخدام الطرائق العلمية فى تنمية الثروة الأهلية ، وإيجاد موارد جديدة لها ، لا سيما الموارد المعدنية ، كاستنباط معدن الحديد والمعادن الأخرى فى الصحارى المصرية ، وكذلك الموارد الطبيعية الأخرى ، كاستنباط القوى الكهربائية من مساقط المياه ، وتطبيق العلوم الحديثة فى التعمير .

وقد رأيتم أن استنباط معدن واحد وهو البترول قد عاد بدخل قدره ١٠ ملايين جنيه فى السنة ، وأن ثمن الحديد الموجود بمنطقة أسوان وحدها يزيد على الثروة الأهلية للقطر المصرى بأكمله ، وان فى صحارينا العدد الوفير من المعادن الثمينة منها ما عرف مكانه وذكرته لكم ، ومنها ما يهدينا البحث إليه كما هدانا إلى غيره .

هذان هما الاقتراحان اللذان أتقدم بهما ، راجيا أن يكتب لهما النجاح .

دكتور

على مصطفى مشرفة